



Distr.
GENERAL

A/39/790/Add.6
12 December 1984

ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٨٠ (و) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : مشاكل الاغذية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع)

المقرر : السيد احمد علوى الحداد (اليمن الديمقراطية)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٠ (انظر A/39/790 ، الفقرة ٢) . ونظرت اللجنة في الاجراء الذى ينبغي اتخاذه بشأن البند الفرعي (و) في الجلسات ٢٨ و ٣١ و ٥٤ و ٥٦ المعقودة في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر و ١ و ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر و ٦ كانون الاول / ديسمبر . ويرد سرد للمناقشة التي دارت في اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/39/SR.28 ، و 31 ، و 54 ، و 56) .

ثانيا - النظر في الاقتراحات

ألف - مشروع القرارين A/C.2/39/L.13 و L.54

٢ - في الجلسة ٣١ المعقودة في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل مصر ، باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار (A/C.2/39/L.13) عنوانه " حالة الاغذية والزراعة المتأزمة في افريقيا " . وفيما يلي نص مشروع القرار :

.../...

84-33098

"ان الجمعية العامة ،

"اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د ٦-١) و ٣٢٠٢ (د ٦-١) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د ٢٩-١) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د ٧-١) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

"واذ يساورها شديد القلق ازاء التدهور الجسيم في انتاج الاغذية والزراعة في افريقيا والذي نتجت عنه زيادة مفرغة في عدد الاشخاص المعرضين للجوع وسوء التغذية بل وللمجاعة ،

"واذ تسلم بالاهتمام الخاص الموجه نحو الاغذية والزراعة ، وتعهد افريقيا وتصميمها على تكريس مواردها النادرة ، على أساس الاولوية ، لانعاش الانتاج الغذائي والزراعي حسب ما جاء في خطة عمل لاغسوس لتنفيذ استراتيجية مونروfia للتنمية الاقتصادية لافريقيا وطبقا لها (١) ،

"واذ تلاحظ تفاقم أزمة الاغذية والزراعة في افريقيا بسبب الاثر المعاكس لاستمرار الجفاف وسرعة التصحر ،

"واقترعا منها أيضا بأن أزمة الاغذية والزراعة في افريقيا أصبحت أكثر حدة بسبب عوامل طبيعية مثل قلة الامطار وانتشار حرائق الدغال وشدة اصابة المحاصيل بالآفات بدرجة غير عادية وتفشي أوبئة امراض النباتات والحيوانات ،

"واذ ترحب باعتماد مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة الاقليمي الثالث عشر لافريقيا ، المعقد في هارارى في تموز/يوليه ١٩٨٤ ، لاعلان هارارى الصادر عن وزراء الزراعة والتنمية الريفية الافريقيين بشأن أزمة الاغذية في افريقيا ،

(١) د ١٤/١١ - المرفق .

- ١ - تعيد تأكيد قرارها ١٥٩/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ، وكذلك جميع القرارات الاخرى ذات الصلة بشأن حالة الأغذية والزراعة المتأزمة في افريقيا ، وتطالب بتنفيذها بصورة فورية وفعالة ؛
- ٢ - ترحب بالاستنتاجات والتوصيات الصادرة من مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية العاشرة ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١١ الى ١٥ حزيران /يونيه ١٩٨٤ ، وخاصة تلك المتصلة بالمنطقة الافريقية (٢) ؛
- ٣ - تحيط علما مع التقدير بالاستجابة المشجعة من جانب المجتمع الدولي للنداءات المختلفة التي تدعو الى التخفيف من خطورة حالة الامدادات الغذائية الراهنة في افريقيا ؛
- ٤ - تحت المجتمع الدولي ، بالنظر الى استمرار خطورة حالة الامدادات الغذائية في عدد كبير من البلدان الافريقية ، على أن يواصل بذل جهوده وزيادة هذه الجهود لتوفير المعونة الغذائية الاضافية المطلوبة على أساس عاجل وكذلك المساعدات التقنية وأشكال المساعدات الاخرى اللازمة في هذا الصدد ؛
- ٥ - تحت المجتمع الدولي أيضا على الاستجابة بسخاء للحاجة العاجلة الى المدخلات الزراعية اللازمة لانعاش الزراعة وتربية الحيوانات ؛
- ٦ - تطلب الى المجتمع الدولي مواصلة دعمه للجهود التي تضطلع بها البلدان الافريقية على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية لزيادة الانتاج الغذائي وذلك بحملة طرق منها قيام مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والمنظمات الاخرى المشتركة في تمويل التنمية الزراعية ، بتقديم مساعدات مالية وتقنية اضافية لافريقيا على سبيل الاولوية وعلى أساس الاجل الطويل ، وزيادة قروض البنك الدولي الى القطاع الزراعي في افريقيا ؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المجلس رقم ١٩ (A/39/19) ، الجزء الاول .

.../...

"٧- ترجو الأمين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ ، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار".

٣- وفي الجلسة ٤٥ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/39/L.54) عنوانه " حالة الاغذية والزراعة المتأزمة في افريقيا" مقدم من السيد انريك دى لاتور ، نائب رئيس اللجنة ، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/39/L.13 .

٤- وردا على سؤال أثاره ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أدلى ممثل شعبة الميزانية ببيان .

٥- وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/39/L.54 (انظر الفقرة ١٤ ، مشروع القرار الاول) .

٦- وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/39/L.54 ، قام مقدم مشروع القرار A/C.2/39/L.13 بسحبه .

بأ - مشروعا القرارين A/C.2/39/L.10 و L.118

٧ - في الجلسة ٢٨ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قدم ممثل مصر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين، مشروع قرار (A/C.2/39/L.10) عنوانه "مشاكل الأغذية والزراعة". وفيما يلي نص مشروع القرار:

"ان الجمعية العامة،

"ان تشير الى الاعلان برنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) (المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤). وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤. وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، وإلى الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٣٥/٦ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠،

"وان تؤكد الحاجة الملحة الى ابقاء قضايا الأغذية والزراعة في محور الاهتمام العالمي،

"وقد نظرت في الحالة الخطيرة والمفرقة للأغذية والزراعة في البلدان النامية، لا سيما الحالة المتأزمة والمتهددة في افريقيا، التي ازدادت تفاقم بفعل امتداد فترة الجفاف وزيادة سرعة التصحر، واستمرار مشكلة نقص الأغذية في البلدان النامية التي تعاني من عجز في مجال الأغذية، وصلة خاصة أقل البلدان نمواً،

"وان تعيد تأكيد أن مشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية ينبغي النظر فيها على نحو شامل بأبعادها المختلفة، وكذلك من منظورها الفوري، والقصير الأجل والطويل الأجل،

"وان تعيد تأكيد الاعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتده مؤتمر الأغذية العالمي منذ عشر سنوات (٣)، وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٤)،

(٣) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، (مشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.75.II.A.3)، الفصل الأول.

(٤) انظر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، روما، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/RPEP) الجزء الأول.

.../...

١ - تعيد تأكيد قراراتها ١٥٨/٣٨ بشأن مشاكل الأغذية و١٥٩/٣٨ بشأن حالة الأغذية والزراعة المتأزمة في أفريقيا ، المؤرخين في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، وكذلك جميع القرارات الأخرى ذات الصلة في مجال الأغذية والزراعة ، وتدعو إلى تنفيذها الفوري والفعال ؛

٢ - ترحب باستنتاجات وتوصيات مجلس الأغذية العالمي في دورته الـ العاشرة (٥) ؛

٣ - ترحب بالتقرير السنوي التاسع للجنة سياسات المعونة الغذائية برامجها (٦) ؛

٤ - تحث المجتمع الدولي على القيام ، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأغذية العالمي ، بتكثيف الجهود المتضافرة من أجل الوفاء بالتزامه باستئصال الجوع وسوء التغذية في أقرب وقت ممكن ، وبالتأكيد بحلول نهاية القرن الحالي ؛

٥ - تعيد تأكيد أن الحق في الحصول على الغذاء هو من حقوق الإنسان العالمية وأنه ينبغي عدم استخدام الأغذية كأداة للضغط السياسي ؛

٦ - تؤكد من جديد أنه ينبغي أن تتخذ تدابير عاجلة لزيادة إنتاج الأغذية الذي هو أحد أهم العناصر في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلدان النامية ، وأن تلعب الاستراتيجيات والخطط والمراجعات الغذائية الوطنية دوراً رئيسياً في عملية تقرير الأولويات وفي تنسيق التمويل الوطني والدولي وفي تطبيق التكنولوجيا من أجل تعزيز إنتاج الأغذية وزيادة الاعتماد على الذات وطنياً وفي ميدان الأغذية في البلدان النامية ؛

٧ - تطلب إلى المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم في سبيل تحقيق المفهوم الموسع والمتكامل للأمن الغذائي العالمي ؛

٨ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم ما تبذله البلدان النامية التي تعاني من عجز في مجال الزراعة من جهود في خططها وبرامجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الغذائي والزراعي ؛

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المطبق

رقم ١٩ (A/39/19) ، الجزء الأول .

(٦) WFP/CFA:17/19 ؛ أحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه

الوثيقة E/1984/117

٩ - تؤكد أن أوجه التقدم البهامة التي تحرز في بحوث وتكنولوجيا الأغذية والزراعة وتطبيقها في البلدان النامية يلزم أن تواصل وتحسن وتشرطس نطاق أوسع لتشمل تلك البلدان جميعها ؛ وينبغي في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً ؛

١٠ - تؤكد على الحاجة إلى عكس مسار الاتجاه النزولي للالتزامات تقديم المعونة للأغذية والزراعة وتطلب إلى المجتمع الدولي ، وصيغة خاصة البلدان المتقدمة النمو زيادة تدفق الموارد لكي تبلغ المستويات الملائمة ، عن طريق جميع القنوات ، دعماً لبرامج وسياسات زيادة إنتاج الأغذية ورفع مستويات التغذية في البلدان النامية ، لا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً ، مع مراعاة الاقتراح المقدم فسي الدورة العاشرة لمجلس الأغذية العالمي بشأن زيادة المساعدة المقدمة للأغذية والزراعة خلال خمس سنوات ابتداءً من عام ١٩٨٦ ، بنحو يلبي واحد من دولا رات الولايات المتحدة سنوياً عن الالتزامات المتفق عليها حالياً ، على أن توجه عن طريق الوكالات والبرامج القائمة (٧) ؛

١١ - تحت جميع البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بتعهداتها بموجب التغذية الأولى للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وإعلان مستوى مساهماتها فسي التغذية الثانية على أساس الأولوية ، لتمكين الصندوق من مواصلة مساهمته الفعالة بالمستوى الملائم ؛

١٢ - تحت كذلك البلدان المتقدمة النمو على تقديم تمويل تكميلي من أجل التغذية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية لتغطية العجز وتمكين المؤسسة من زيادة مساعدتها إلى البلدان النامية ، وصيغة خاصة في مجال تنمية الأغذية والزراعة ؛

١٣ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو ضمان تحقيق الهدف المتفق عليه لموارد برنامج الأغذية العالمي العادية والبالغ ١٣٥ من بلايين دولا رات الولايات المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ؛

١٤ - تؤكد على ضرورة التنفيذ الفعال لاتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٠ ، والتي تم تمديدتها إلى ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٨٦ ؛

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة التاسعة والثلاثين ، الطحقوق

رقم ١٩ (A/39/19) ، الفقرة ٥٧ .

" ١٥ - ترجوا إجراء استعراض ملائم ، في أقرب وقت ممكن ، يستهدف تيسير شروط استعمال البلدان النامية لمرفق تمويل الأغذية التابع لصندوق النقد الدولي ؛

" ١٦ - تري أن تحسين ظروف المجموعات الزراعية المتضررة بصورة خاصة من صغر حجم الحيازات وغير ذلك من القيود له أهمية قصوى بالنسبة لرفع مستوياتهم ؛

" ١٧ - تؤكد دور المزارعات بوصفهن جزءاً من الأسرة الريفية ، وتدعو إلى إيلاء المزيد من الاهتمام فيما يتخذ من سياسات لدور المرأة فيما يتعلق بالنظم الغذائية ، وتشدد على ضرورة إشراك المرأة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج الغذائية الوطنية ؛

" ١٨ - تحث المجتمع الدولي على الاستجابة فوراً وعلى نحو ملائم لمبادرة الأمين العام لصالح البلدان الأفريقية المهددة بنقص شديد في الأغذية وذلك بمواصلة وزيادة المساعدة الغذائية والتقنية الطارئة إلى تلك البلدان ، وكذلك بزيادة جميع أشكال المساعدة في سبيل انعاش القطاعات الغذائية والزراعية في تلك البلدان ؛

" ١٩ - تعرب عن الحاجة الماسة إلى امتناع البلدان المتقدمة النمو عن فرض حواجز جمركية أو غير جمركية جديدة على استيراد المنتجات الزراعية أو القائمة على الزراعة من البلدان النامية وإلى تحسينها تدريجياً لا مكانية وصول هذه المنتجات إلى أسواقها وإلى تلافيتها تعطيل ما يمنح من فرص التجارة والتجارة القائمة ؛ وعلى البلدان المتقدمة النمو الامتناع عن تقديم إعانات الصادرات وعن التدابير المماثلة التي تعوق التجارة الزراعية للبلدان النامية ؛

" ٢٠ - تؤكد ، في جملة أمور ، أنه ينبغي ، من أجل الوصول إلى حل شامل لمشاكل الأغذية والزراعة ، بذل الجهود لايجاد حل للمشاكل المالية الخطيرة بوجه عام ، ومشاكل السيولة بوجه خاص ، التي تواجه البلدان النامية ، والتي ترجع بدرجة كبيرة إلى تأثير الزيادة في أسعار الفائدة ؛

" ٢١ - تؤكد أيضاً الحاجة إلى تعزيز التعاون دون الإقليمي ، والإقليمي ، والاقليمي ، من أجل النهوض بالأمن الغذائي وتنمية الزراعة في البلدان النامية ، وتطلب ، في هذا السياق ، إلى الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تمنح دعماً على سبيل الألفية للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ؛

٢٢ - ترحب بتقرير المؤتمر العالمي المعني بإدارة وتنمية مصائد الأسماك التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (٨) ، وتدعو جميع البلدان والمنظمات الدولية المعنية الى تنفيذ القرارات الواردة فيه ، وترجو من المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن يضع تدابير فعالة لرصد تقدم اجراءات المتابعة المتعلقة بقرارات ذلك المؤتمر ؛

٢٣ - تشيد بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لاستعراضها الشامل والمنهجي لتقدم الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في سياق تنفيذ برنامج العمل بصيغته التي اعتمدها المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية وتطلع الى استعراض مماثل بعد أربع سنوات .

٨ - وفي الجلسة ٥٦ ، المعقودة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/39/L.118) عنوانه " مشاكل الأغذية والزراعة " ، مقدم من السيد انريكو دي لاتور ، نائب رئيس اللجنة ، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار . A/C.2/39/L.10

٩ - وفي الجلسة نفسها ، اقترح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية شفويا تعديل مشروع القرار A/C.2/39/L.118 بإدراج عبارة " نزع السلاح " بعد عبارة " السلم والأمن " في الفقرة ٥ من المنطوق .

١٠ - بعد أن تكلم مثلا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ببيانين ، فضلا عن السيد انريكو دي لاتور ، نائب رئيس اللجنة ، ذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه لن يصر على اتخاذ اجراء من جانب اللجنة بعدد التعديل الشفوي الذي اقترحه .

١١ - واعتمدت اللجنة حينئذ مشروع القرار A/C.2/39/L.118 (انظر الفقرة ١٤) ، مشروع القرار الثاني) .

١٢ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/39/L.118 ، قام مقدم مشروع القرار A/C.2/39/L.10 بسحبه .

١٣ - وأدلى كل من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأيرلندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ببيان . كما أدلى المراقب عن الاتحاد الأوروبي ببيان .

(٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي المعني بإدارة وتنمية مصائد الأسماك التابع لمنظمة الأغذية والزراعة ، روما ، ٢٧ حزيران / يونيو - ٦ تموز / يوليو ١٩٨٤ (روما ، ١٩٨٤) ؛ أحيل الى أعضاء الجمعية العامة بذكره من الأمانة العامة (A/C.2/39/6) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

١٤ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين :

مشروع القرار الأول

حالة الأغذية والزراعة المتأزمة في افريقيا

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان برنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان يساورها شديد القلق ازاء التدهور الجسيم في انتاج الأغذية والزراعة في افريقيا والذي نتجت عنه زيادة مفرطة في عدد الأشخاص المعرضين للجوع سوء التغذية بل ولمجاعة ،

وان تسلّم بالاهتمام الخاص الموجه نحو الأغذية والزراعة ، وتعهد افريقيا وتصميمها على تكريس مواردها النادرة ، على أساس الأولوية ، لانعاش الانتاج الغذائي والزراعي حسب ما جاء في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفييا للتنمية الاقتصادية لافريقيا وطبقا لها (٩) ،

وان تحيط طما بتقرير الأمين العام عن حالة الأغذية والزراعة المتأزمة في افريقيا (١٠)

(٩) د-١١/١٤ ، المرفق .

(١٠) A/39/270-E/1984/97 .

وإن تلاحظ تفاقم أزمة الأغذية والزراعة في أفريقيا بسبب الأثر الضار لاستمرار الجفاف وسرعة التصحر ، وإن البلدان الأفريقية ، ملاوة على ذلك ، تعاني من قوى خارجية معاكسة تشمل انخفاض العائدات التجارية نتيجة للانتكاس الاقتصادي العالمي وتدهور معدلات التبادل التجاري وأزمة الدين ،

واقتناط منها بأن أزمة الأغذية والزراعة في أفريقيا قد نشأت منذ وقت بعيد وأنها أصبحت أكثر حدة بسبب عوامل طبيعية مثل قلة الأمطار ، وانتشار حرائق الأدغال ، وشدة إصابة المحاصيل بالآفات بدرجة غير مادية ، وتفشي أمراض النباتات والحيوانات ،

وإن ترحب باعتماد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الثالث مشرلاً أفريقياً ، المعقود في هاراري في تموز/يوليه ١٩٨٤ ، لإعلان هاراري الصادر من وزراء الزراعة والتنمية الريفية الأفريقيين بشأن أزمة الأغذية في أفريقيا ،

١ - تعيد تأكيد قرارها ١٥٩/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ وكذلك جميع القرارات الأخرى ذات الصلة بشأن حالة الأغذية والزراعة المتأزمة في أفريقيا ، وتطالب بتنفيذها بصورة فورية وفعالة ؛

٢ - ترحب بالاستنتاجات والتوصيات الصادرة من مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية العاشرة ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، وخاصة تلك المتصلة بالمنطقة الأفريقية (١١) ؛

٣ - تحيط طمأ مع التقدير بالاستجابة المشجعة من جانب المجتمع الدولي للنداءات المختلفة التي تدمو إلى التخفيف من خطورة حالة الإمدادات الغذائية الراهنة في أفريقيا ؛

٤ - ترحب باعتماد اللجنة المعنية بسياسات ومراجح المعونة الغذائية بالاجماع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ لقرار بشأن أزمة الأغذية في أفريقيا ، وتدمو إلى تنفيذها على نحو كامل ومباشر ؛

(١١) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/39/19) ، الجزء الأول .

٥ - تحت المجتمع الدولي ، بالنظر الى استمرار خطورة حالة الامدادات الغذائية في عدد كبير من البلدان الافريقية ، على أن يواصل بذل جهود وزيادة هذه الجهود لتوفير المعونة الغذائية الاضافية المطلوبة على أساس عاجل وكذلك المساعدات التقنية وأشكال المساعدات الأخرى اللازمة في هذا الصدد ؛

٦ - تحت المجتمع الدولي ايضا على الاستجابة بسخاء للحاجة العاجلة التي المدخلات الزراعية اللازمة لنعاش الزراعة وتربية الحيوانات ؛

٧ - تطلب الى المجتمع الدولي مواصلة دعمه للجهود التي تضطلع بها البلدان الافريقية على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية لزيادة الانتاج الغذائي وذلك بجملته طرق منها قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والمنظمات الأخرى المشتركة في تمويل التنمية الزراعية بتقديم مساعدات مالية وتقنية اضافية لافريقيا على سبيل الأولوية وعلى أساس الاجل الطويل ، وزيادة قروض البنك الدولي الى القطاع الزراعي في افريقيا ؛

٨ - تحيط طما بالجهود التي قامت بها البلدان الافريقية بالفعل في ميدان الأغذية ووضع السياسات الزراعية ، وتشجيعها على متابعة هذه الجهود وتعزيزها ولاسيما في مجال تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية للأغذية ؛

٩ - ترجو الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، من طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ ، تقريراً مرحلياً من تنفيذ هذا القرار مع الاهتمام بوجه خاص بدور وأنشطة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان الافريقية على حل مشاكلها الغذائية والزراعية .

مشروع القرار الثاني

مشاكل الأغذية والزراعة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قرارها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الصادر في قرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الانسانية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وان تشدد على الحاجة الملحة الى ابقاء قضايا الاغذية والزراعة في محور الاهتمام العالمي ،

وقد نظرت في الحالة الخطيرة للاغذية والزراعة في كثير من البلدان النامية ، لاسيما الحالة المتأزمة والمتدهورة في افريقيا ، التي ازدادت تفاقمًا بفعل امتداد فترة الجفاف وزيادة سرعة التصحر ، واستمرار مشكلة نقص الاغذية في البلدان النامية التي تعاني من عجز في مجال الاغذية ، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً ،

وان تدرك انه وان كانت حالة الامدادات العالمية الاجمالية من الاغذية قد تحسنت باطراد خلال العقد الماضي ، فان أعداد الجوع والمصابين بسوء التغذية تتزايد وأصبحت مخاطر انعدام الامن الغذائي أكبر الآن بالنسبة لكثير من البلدان النامية ، ومن ثم فإن الحالة تتطلب جهوداً اضافية ،

وان تعيد تأكيد أن مشاكل الاغذية والزراعة في البلدان النامية ينبغي النظر فيها علي نحو شامل بأبعادها المختلفة ، وكذلك من منظورها الفوري والقصر الأجل والطويل الأجل ،

وان تعيد تأكيد الاعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمدته مؤتمر

الاغذية العالمي منذ عشر سنوات (١٢) ، وبرنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي
للاصلاح الزراعي والتسوية الريفية (١٣) ،

١ - تعيد تأكيد قراراتها ١٥٨/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر
١٩٨٣ بشأن مشاكل الاغذية و ١٥٩/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣
بشأن حالة الاغذية والزراعة المتأزمة في افريقيا ، وكذلك جميع القرارات الاخرى المتعلقة
بالاغذية والزراعة ، وتدعو الى تنفيذها الفوري والفعال ؛

٢ - ترحب باستنتاجات وتوصيات مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية
العاشرة (١٤) ؛

٣ - ترحب بالتقرير السنوي التاسع للجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونة
الغذائية (١٥) ؛

٤ - تحت المجتمع الدولي على أن يعيد ، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة
لمؤتمر الاغذية العالمي ، الى تكريس نفسه مرة أخرى لتحقيق هدف ذلك المؤتمر وتكثيف
الجهود المتضافرة من أجل الوفاء بالتزامه باستئصال الجوع وسوء التغذية في أقرب وقت
ممكن ، وبالتأكيد بحلول نهاية القرن الحالي ، وتطلب من الحكومات والمنظمات الدولية ،
في هذا الصدد ، ايلاء اهتمام خاص للتدابير التي اتفق عليها مجلس الاغذية العالمي
في دورته الوزارية العاشرة بوصفها المساهم الرئيسية لتحقيق أهداف ذلك المؤتمر ؛

(١٢) تقرير مؤتمر الاغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٧٤ (منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع A.75.II.A.3) ، الفصل الأول .

(١٣) انظر: منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، تقرير المؤتمر العالمي
للاصلاح الزراعي والتسوية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ،
الجزء الأول .

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق
رقم ١٩ (A/39/19) ، الجزء الاول .

(١٥) WEP/CFA:17/19 :أحيل الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه
الوثيقة E/1984/117 .

٥ - تؤكد من جديد أن صون السلم والامن وتعزيز التعاون الدولي في الأغذية والزراعة هاما لتحسين الأحوال الاقتصادية وزيادة الامن الغذائي ؛

٦ - تعيد تأكيد ان الحق في الحصول على الغذاء هو حق من حقوق الانسان العالمية ينبغي ان يكفل لجميع البشر ، وتؤمن ، في هذا الصدد ، بالبدأ العام القائل بأنه ينبغي عدم استخدام الاغذية كأداة للضغط السياسي ؛

٧ - تعيد تأكيد انه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة انتاج الاغذية الذي هو أحد أهم العناصر في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلدان النامية ، وانه ينبغي ، في هذا الصدد ، مواصلة الجهود المستمرة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ، كما ينبغي أن تلعب الاستراتيجيات والخطط والبرامج الغذائية الوطنية للبلدان النامية دورا رئيسيا في عملية تقرير الاولويات وفي تنسيق التسويل الوطني والدولي وفي تطبيق التكنولوجيا من أجل تعزيز انتاج الاغذية وزيادة الاعتماد على الذات وطنيا في ميدان الاغذية في البلدان النامية ؛

٨ - تطلب الى المجتمع الدولي دعم جهود البلدان النامية التي تواجه قيودا في مجال تنمية انتاجها الغذائي والزراعي لتسكينها من تحقيق الاعتماد على الذات ؛

٩ - تشدد على أن التدابير التي تتخذها البلدان المتقدمة النولخفض الانتاج الغذائي والزراعي في المستقبل ينبغي ألا تؤثر تأثيرا معاكسا على المشاكل الغذائية التي تواجهها البلدان النامية ؛

١٠ - تطلب الى المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم لتحقيق المفهوم الأوسع والمتكامل للامن الغذائي العالمي ، مع التركيز على كفاية الامدادات الغذائية والانتاج الغذائي ، واستقرار الامدادات والاسواق الغذائية ، وأمن الوصول الى الامدادات ، كما حددته في لجنة الامن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة في دورتها الثامنة ؛

١١ - تشدد على أن أوجه التقدم الهامة التي تعزز في بحوث وتكنولوجيا الاغذية والزراعة وتطبيقها في البلدان النامية يلزم مواصلة تحسينها ونشرها على نطاق أوسع لتشمل تلك البلدان جميعها ، وينبغي في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا ؛

١٢ - تؤكد على الحاجة الى عكس سارية اتجاهات الى الهبوط في التزامات تقديم المعونة للأغذية والزراعة وتطلب الى المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو ، زيادة تدفق الموارد لكي تبلغ المستويات الكافية ، عن طريق جميع القنوات ، دعما لبرامج وسياسات زيادة الانتاج الغذائي والزراعي ورفع مستويات التغذية في البلدان

٠٠/٠٠

النامية ، لاسيما في افريقيا وأقل البلدان نموا ، مع مراعاة الاقتراح الذي قدمه المدير التنفيذي لمجلس الاغذية العالمي في الدورة العاشرة للمجلس بشأن زيادة الموارد الخارجية خلال خمس سنوات ، ابتداءً من عام ١٩٨٦ ، بمقدار ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة ، على الأقل ، وذلك بنسب متساوية تقريبا ، فيما يتعلق بالمساعدة الرأسالية والبرنامجية على السواء ، على أن توجه هذه الزيادة عن طريق الوكالات والبرامج القائمة (١٦) ؛

١٣ - تشدد على الحاجة الى الاتمام الفاجح للتغذية الاولى لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وتحت جميع البلدان المعنية ، مع مراعاة اسهام البلدان المتقدمة النمو الخاص ، على الوصول الى اتفاق على سبيل الاولوية بشأن التغذية الثانية لموارد الصندوق بغية تمكنه من الاستمرار في تقديم مساهمته الفعالة على مستوى كاف ؛

١٤ - تحت كذلك البلدان المتقدمة النمو على تقديم تمويل تكميلي من أجل التغذية السابعة لموارد المؤسسة الانائية الدولية لتغطية العجز وتمكين المؤسسة من زيادة مساعدتها الى البلدان النامية ، وبصفة خاصة في مجال تسمية الاغذية والزراعة ؛

١٥ - تشدد كذلك على الحاجة الى ضمان تحقيق الهدف المتفق عليه لموارد برنامج الاغذية العالمي العادية والبالغ ١٣٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ؛

١٦ - تؤكد على ضرورة التنفيذ الفعال لاتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٠ ، التي تم تمديد ها الى ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٨٦ ؛

١٧ - تعرب عن قلقها البالغ لعدم استخدام مرفق تمويل الاغذية التابع لصندوق النقد الدولي الا في مناسبات محدودة منذ انشائه وتتطلع ، في هذا الصدد ، الى الاستعراض الوشيك للمرفق الذي سيجريه الصندوق ؛

١٨ - تري ان تحسين ظروف مجموعات المزارعين المتضررة بصورة خاصة من صغر حجم الحيازات وغير ذلك من القيود له أهمية قصوى ؛

١٩ - تؤكد على دور النساء بوصفهن جزءاً من الاسرة الريفية ، وتدعو الى ايملاء المزيد من الاهتمام في السياسات لدور المرأة فيما يتعلق بالنظم الغذائية ، وتشدد على ضرورة اشراك المرأة في صياغة وتنفيذ ومتابعة الاستراتيجيات والخطط والمشاريع الغذائية الوطنية ؛

(١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق

رقم ١٩ (A/39/19) ، الجزء الأول ، الفقرة ٥٧ .

٢٠ - تحت المجتمع الدولي على الاستجابة فورا وعلى نحو كاف ومنسق لمبادرة الأمين العام ونداء مدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لصالح البلدان الأفريقية المهددة بنقص شديد في الأغذية وذلك بمواصلة وزيادة المساعدة الغذائية والتقنية الطارئة إلى تلك البلدان ، وكذلك بزيادة جميع أشكال المساعدة في سبيل إعاش القطاعات الغذائية والزراعية في تلك البلدان ؛

٢١ - تلاحظ أن انتشار القيود التي تفرض على الواردات وتزايد تقديم إعانات للصادرات يرى انهما أسهما في عدم استقرار الاسواق الدولية وفي تزايد التشوهات فسي تخصيص الموارد في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وأنه ينبغي أن تبدي جميع البلدان الإرادة السياسية اللازمة وذلك بالامتناع عن إقامة عقبات جمركية أمام الواردات الزراعية ، خاصة تلك القادمة من البلدان النامية ، وأنه ينبغي للبلدان المصدرة أن تسعى جاهدة للحد من تقديم إعانات للصادرات وما يساثل ذلك من ممارسات قد تعرقل التجارة ، خاصة تجارة البلدان النامية ؛

٢٢ - تشدد ، في جملة أمور ، على انه ينبغي ، من أجل الوصول إلى حل شامل لمشاكل الأغذية والزراعة ، بذل جهود لا يجاد حل للمشاكل المالية الخطيرة بوجه عام ، ومشاكل السيولة بوجه خاص ، التي تواجه البلدان النامية ، والتي ترجع بدرجة كبيرة إلى تأثيرات الزيادات في أسعار الفائدة ؛

٢٣ - تعيد تأكيد الالتزام بمواصلة وزيادة المساعدات الانمائية في قطاع الأغذية ، مع تعزيز دور التعاون المتعدد الأطراف ، وتحسين تنسيق المساعدة الدولية ؛

٢٤ - تشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون دون الاقليمي ، والاقليمي ، والأقاليمي من أجل النهوض بالامن الغذائي وتنمية الزراعة في البلدان النامية وتطلب ، في هذا السياق ، إلى الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تمنح دعما على سبيل الأولوية للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ؛

٢٥ - ترحب بالاستعراض الشامل والمنهجي للتقدم المحرز في اصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في سياق تنفيذ برنامج العمل بصيغته التي اعتمدها المؤتمر العالمي للاحلال الزراعي والتنمية الريفية وتتطلع إلى استعراض مسائل بعد أربع سنوات .
